الكويت بين النمو والاستقطاب والتوازن الاقليمي

د. عبد الاله ابو عياش ★

مقـــدمـــة : ـ

تواجه الكويت كغيرها من دول العالم وبخاصة النامي منها مشكلات متنوعة في خططها للتنمية والتطوير . واكثر الامور صعوبة في هذه العملية هي كيفية اختيار الخطة الاكثر ملاءمة لاهداف التنمية سواء كانت حضريـــة ام ريفيـــة ، اقتصادية ام اجتماعية . وفي بداية نمو الكويت وتوسعها في اوائل الخمسينات ، لم تكن تواجه البلد مشكلات تخطيطية كبيرة اذ كان عدد سكانها ثمانين الف وكانت النشاطات الاقتصادية فيها محدودة . فالخطط المطلوبة والموضوعة كانت بسيطة وسهلة . لذلك لم تكن هناك صعوبات كبيرة امام تنفيذها . لكن الامور راحت تتعقد فيما بعد اذ اخذت الكويت تتوسع سكانيا وعمرانيا بشكل فاق توقعات الخطط التي وضعت في المراحل الاولى من نموها . ووجدت اجهزة التخطيط المختلفة نفسها امام اوضاع جديدة اقتضت تعديلات سريعة في الخطط الاساسية لتلائم الطفرة السكانية والعمرانية في البلاد. وخلال الفترة الممتدة من بدايـــة الخمسينات حتى الوقت الحاضر ازداد عدد سكان الكويت عشرة مرات وتوسعت مساحتها الحضرية عشرات المرات . كما ان التركز السكاني اخذ يشتد في المدن حيث بدات عملية تفريغ للبادية والمراكز الصغيرة باتجاه المراكز الحضريـــة الرئيسة وبخاصة مدينة الكويت . واصبحت الكويت اكثر بلدان العالم تحضرا من حيث نسبة الذين يسكنون في بيئات حضرية .

ان اهم ما حدث اذن هو استمرار النمو السكاني والعمراني والانشطـــة الاقتصادية والادارية والاجتماعية المرتبطة بهما . وقد ادى ذلك الى مزيد مـــن التعقيد الناجم عن التوسع والتغير المستمر في بنية الكويت الحضرية كما ان ما يمكن ان نطلق عليه النظام الحضري "Urban System" للكويت اخذ يشهد تبدلا وتغيرا في العلاقات التي تشد جميع عناصره ومكوناته في وحدة متكاملة . وهكذا اصبحت العملية التخطيطية اكثر تعقيدا ، واخذت تتطلب شمولية اوسع ورؤيا

★ انظر : م.د.خ.ج.ع. العدد ٧ ، ص ٩ ، ١٩٧٦ .

ابعد تنظر الى ما هو مطلوب مستقبلا في ضوء الظروف والوضعيات الحاضرة ، وما يمكن ان يطرأ عليها من تغييرات . ولا يغيب عن الذهن بطبيعة الحال اهمية الماضي بما يتضمنه من تبدل في انماط الانشطة الحضرية والعمليات المختلفة التي قادت الى تغيرات مستمرة في هذه الانماط .

الهـــدف :

ان ما نسعى اليه من خلال مقدمة الدراسة هذه هو التمهيد لتحديد هدف هذا البحث ومساره . فالهدف هو دراسة التخطيط الحضري للكويت والحاجة الى التوازن الاقليمي في العمليات التخطيطية في ضوء العوامل التي ادت الى النمو الحضري السريع . ولاننا لا نستطيع الاشارة الى الظواهر الحضرية بمعزل عن العملية التحضرية التي تحدد اشكالها وانماطها ، فاننا سنتعرض لبواعث واثار هذه العملية في الكويت . وهدفنا من دراسة التخطيط الحضري ليس لمجرد وصف ما وضع من خطط او اجترار محتويات تقارير الشركات والاجهزة التخطيطية وتوصياتها . وانما للتأكيد على ضرورة خلق توازن اقليمي بين جميع المناطق . والمقصود بالتوازن هنا هو الميل لتخصيص استثمارات التنمية الحضرية لجميع المناطق وعلى اوسع نطاق بدل حصرها في نويات او مراكز محدودة . فالتوازن الحضري في عملية التخطيط يهدف الى توزيع عادل للانشطة الحضرية المختلفة بين اكبر عدد ممكن من المراكز بطريقة تضمن توفير الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لجميع المناطق والاقاليم وسكانها . والجانب الذي لا بد من التركيز عليه في تحديد هدف هذا البحث اننا سنؤكد على الاسلوب العقلاني Rational Approach في معالجة عملية التطوير والتخطيط الحضري . ونقصد بالاسلوب العقلاني النظر الى الخطة كمجموعة من البدائل التخطيطية التي نختار من بينها الانسب والاكثر ملاءمة . ولهذا لا بد من ملاحظة ان عملية الاختيار هذه ستكون نسبية وليست مطلقة . بمعنى ان البديل المتبنى لن يكون كاملا في جميع جوانبه ، وانما هو اكثر البدائل تكاملا ضمن الهدف المتوخى من انتقائه .

ولكي يبقى هدف البحث واضحا ، فقد رأينا ضرورة تحديد اطار هذه الدراسة في هيكل يحدد عناصرها Elements ومكوناتها components وبالتالي طبيعة العلاقات التي تربط هذه العناصر والمكونات .

الهيكـــل التنظيمي :

يشمل الاطار العام لهذه الدراسة العناصر والروابط التي يشكل مجموعها وحدة الموضوع . فالتخطيط عادة يأتي كاستجابة لمشاكل معينة تواجه الانسان فيحاول حلها بتحديد وبرمجة القوى المسببة لها . وبالنسبة لموضوعنا والهدف

المتعلق به . فقد جاءت الحاجة الى التخطيط نتيجة النمو الحضري السريع الذي ادى الى ظهور انماط واشكال جديدة من الانشطة والفعاليات المختلفة . ولم يأت ظهور مثل هذه الانشطة بشكل عفوي وانما نتيجة عمليات Processes ارتبطت بقوى وعوامل معينة ادت الى انماط Patterns متباينة من النمو الحضري . ويمثل النمو الحضري والتحضري العنصرين الرئيسيين في اطار هذا البحث كونهما مرتبطان بشكل وثيق باشكال وانماط الانشطة المختلفة والقوى المؤثرة بها . ولما لم تكن هناك خطط واضحة لتوجيه تأثيرات هذه القوى والسيطرة عليها ، فقد نجم عن ذلك مشاكل تنظيمية عديدة ، فظهرت الحاجة الى وضع خطط تضمن تنظيم اتجاهات النمو الحضري .

ولما كانت عملية التخطيط مقترنة بأسس علمية قائمة في الاساس على خلفيات نظرية تمثلها نظريات التخطيط ونماذجه المختلفة . فسنعطي هذا الجانب اهمية خاصة . ففي غياب الخلفيات النظرية يصبح من الصعب تصور ما يمكن ان يكون البديل الافضل في عملية التخطيط . كذلك فان المقارنة بين النظريات المختلفة والمشاكل التطبيقية المقترنة بها هو الطريق الامثل لتبني اكثر النظريات او النماذج ملاءمة للهدف المطروح وهو ضرورة خلق توازن اقليمي في العملية التخطيطية لبيئة الكويت الحضرية . ولما كانت احتمالات تغيير الخطة واردة ، فلا بد من اعادة النظر فيها وتبديلها كلما اقتضت الظروف ذلك . وليس من شك في ان تغيير الخطة سيؤثر على الطريقة التي تتوزع بها انماط الفعاليات والانشطة الحضرية المختلفة . وسيكون لذلك نتائج هامة على اتجاهات ومقادير النمو الحضري . فالعلاقات الموضحة في الشكل (١) تمثل بنية الهيكل التنظيمي لهذه الدراسة . وتقوم هذه العلاقات على افتراض ديناميكية تمثل ديمومة التغير والتبدل في الروابط التي تشد بين عناصرها المختلفة .

. بعد هذا العرض لمقدمة الدراسة وهدفها وهيكلها التنظيمي ننتقل الى مناقشة الوضع الحضري والتحضري والكيفية التي تطور بها .

التحضر والنمو الحضري :

لعبت القوى الاقتصادية المتمثلة باكتشاف النفط الدور الاساسي في حركة التطوير الحضري والعمراني التي شهدتها الكويت . فقد ادى تزايد استغلال النفط الى تصاعد سريع في العائدات . ونجم عن ذلك توفر رؤوس الاموال والقدرة على الانفاق والاستثمار . ولما بدأت الدولة بضخ الاقتصاد الكويتي Pumping the economy بالسيولة النقدية لتحريكه وتوسيع قاعدته ، بدأت طلائع ملامح التغيير في بنية الكويت الحضرية Urban Structure تتبلور تدريجيا وبشكل واضح . وقد مثل الانفاق

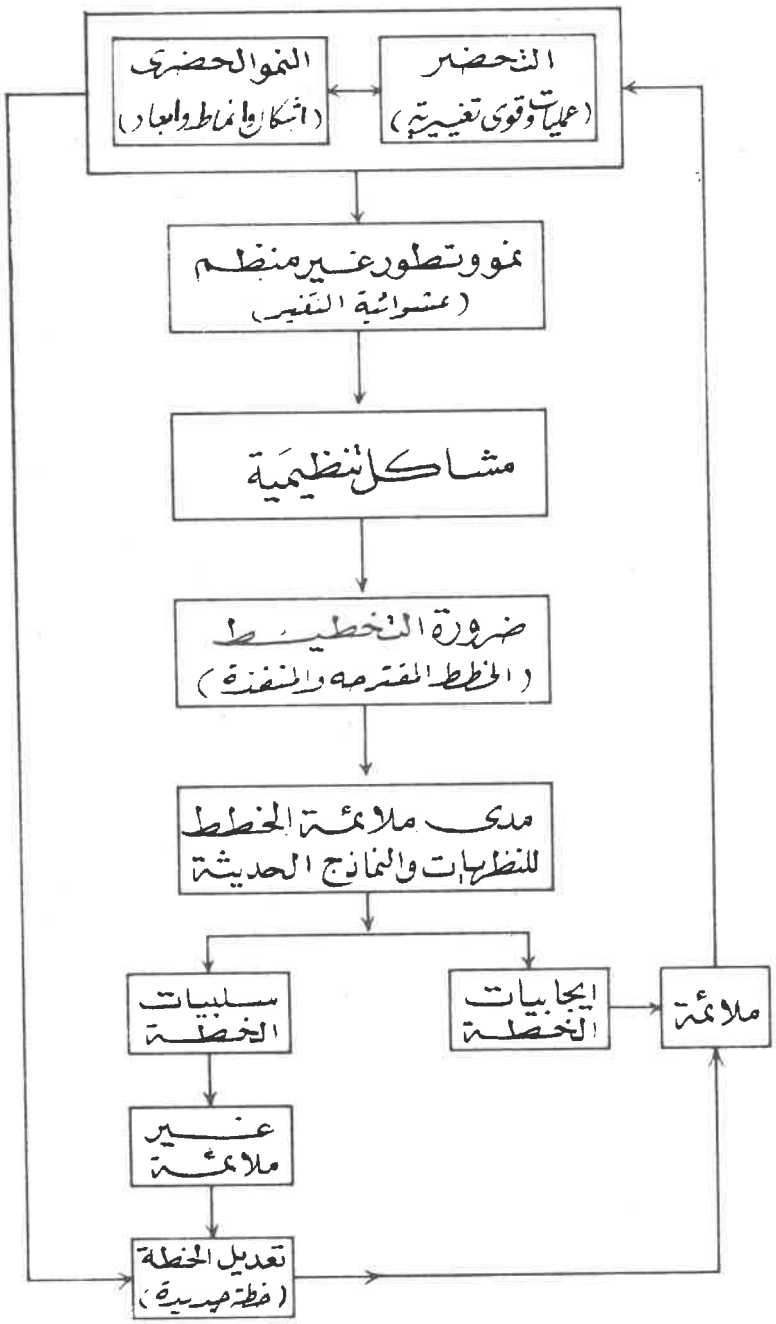

شكل (١) الهيكل التنظيمي لخطط التطور الحضري

الحكومي قوة جاذبة للايدي العاملة المدربة خاصة تلك التي لها خبرة ودراية بحياة المدن والحضر . ولما لم يكن لدى الكويت ايد عاملة كافية ، اضطرت الى جذبها مغرية اياها بالفرص الاقتصادية المختلفة التي اخذت توفرها . فكانت النتيجة زيادة سريعة في السكان . وجاء هذا التزايد نتيجة الهجرة الداخلية والخارجية . ولكن الواضح ان اكبر تأثير على نمو الكويت الحضري جاء بفعل الهجرة الخارجية . وعلى الرغم من ان ظاهرة التحضر تشير بشكل اساسي الى الهجرة من الظهائر Hinterlands الى المراكز الحضرية ، الا انها تشتمل ايضا على توسع حجم النواة الحضرية سكانيا وحيزيا Spatially استجابة لتدفق المهاجرين . فعملية التحضر في الكويت اذن تقترن بالهجرة الخارجية اكثر مما تقترن بالهجرة الداخلية . لكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال ان الهجرة الداخلية لم يكن لها تأثير على توسع المراكز الحضرية في الكويت . ولكن الباحث الذي تتوفر له الكثير من المعلومات عن حركة الهجرة الخارجية الى الكويت يصاب بالدهشة لقلة الاحصائيات عن حركة الهجرة الداخلية فيها .

فالذي حدث اذن ان قوى الجذب الاقتصادي جلبت الى الكويت موجات متتالية من الايدي العاملة المهاجرة مما ادى الى تزايد سريع للسكان فيها . وكانت النتيجة ايضا توسعا سريعا في احجام ومساحات المراكز الحضرية . والحقيقة ان نظرة عابرة وسريعة لارقام انتاج النفط في الكويت توضح التوسع السريع في الاقتصاد الكويتي . ففي عام ١٩٥٠ لم يزد دخل الكويت من منتجات النفط عن ١٢ مليون دينار . وقد تضاعف هذا الرقم عشرات المرات بعد ذلك بعشر سنوات اذ وصلت قيمة النفط المصدر للخارج حوالي ٤٥٠ مليون دينار . وفي عام ١٩٧٤ — ١٩٧٥ وصل دخل الكويت من عائدات النفط حوالي ٢٣٨٢ مليون دينارا (١) .

وقد استجابت القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذا النمو الاقتصادي فتوسعت نشاطاتها هي الاخرى . ففي الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ ، ارتفعت قيمة الانتاج المحلي الاجمالي من تجارة الجملة والتجزئة من ٨١ مليون دينار الى ١١٣ مليون دينار ، كذلك ارتفعت قيمة واردات الدولة من حوالي ٣٠ مليون دينار في عام ١٩٥٤ الى حوالي ٥١٧ مليون دينار في عام ١٩٧٥ (٢) .

كذلك فقد زاد الناتج المحلي من قطاعي النقل والمواصلات من ١٩ مليون دينار الى ١٣٤ مليون دينار . وارتفع الناتج الاجمالي من قطاعات الخدمات من ٥٨ مليون دينار الى ٢٠٨ ملايين دينار . وازدادت الاستثمارات في القطاع

الصناعي من حوالي ٤٥ مليون دينار في الخطة الخمسية الاولى في منتصف الستينات الى حوالي ١٤٠ مليون دينار في الخطة الخمسية الثانية في اوائل السبعينات . وقد ازداد الانفاق الحكومي في مجالات مختلفة كالتعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والمساكن من حوالي ٢٧ مليون دينار في عام ١٩٦٢ الى حوالي ١١٠ ملايين دينار في عام ١٩٧٣ (٣) .

بالاضافة الى ذلك تزايدت القوى العاملة وخاصة في القطاع الحكومي اذ ارتفع عدد العاملين من حوالي ٦٧ الف شخص في عام ١٩٦٥ الى ما يقارب ١١٢ الف شخص في عام ١٩٧٤ . وكما ذكرنا فقد تزايد السكان بشكل سريع . فزاد عدد سكان الكويت منذ بداية تعداد السكان الاول في عام ١٩٥٧ من ٢٠٦ الاف نسمة الى حوالي نصف مليون نسمة في عام ١٩٦٥ والى حوالي المليون نسمة في عام ١٩٧٥ ، وتزايدت اعداد غير الكويتيين بتأثير الهجرة ايضا. فزاد عددهم من حوالي ٩٣ الف شخص في عام ١٩٥٧ الى حوالي ربع مليون في عام ١٩٦٥ والى اكثر من نصف مليون نسمة في عام ١٩٧٥ (٤) .

كذلك فقد اتسعت مساحة البناء والتعمير بشكل سريع . وتشير الاحصائيات الى انه في الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٤ زادت مساحة المناطق السكنية بمقدار ١٥ كيلو متر مربع . كما زادت مساحة المباني غير السكنية بما يقارب ثلاثة كيلو مترات مربعة . وبلغ عدد رخص البناء التي تم منحها للمواطنين خلال هذه الفترة حوالي اربعين الف رخصة . (٥) اما شبكات الطرق فقد توسعت هي الاخرى بشكل سريع اذ زادت اطوالها من ٢٧٣ كيلو متر في عام ١٩٥٦ الى ١١٦٧ كيلو متر في عام ١٩٦٩ .

اما في عام ١٩٧٥ فقد بلغ مجموع اطوال هذه الطرق حوالي ٢١١٠ كيلو مترات . (٦) .

ان الارقام السابقة توضح بشكل لا يقبل الشك بان الازدهار الاقتصادي ترك اثاره على جميع القطاعات والنشاطات في الكويت . ومع هذا التطور السريع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والادارية وقطاع الخدمات بدأ النمو الحضري يأخذ ابعادا جديدة مما اقتضى اعادة التفكير في الشكل الذي لا بد ان تأخذه كويت ما بعد النفط . فاتجهت الجهود الى رسم خطة تنظم الاوضاع التي كانت سائدة في كويت ما قبل النفط .

لم تكن الكويت سوى مدينة صغيرة محاطة بسور يحدد حجمها . وكانت تنتشر فيها اسواق تجارية قديمة ومكاتب خدمات فقيرة وتصل بين نشاطاتها المختلفة شبكة من الطرق الترابية الضيقة . وعلى الرغم من المحاولات التي

بذلتها الاجهزة لاعادة تخطيط وتنظيم المدينة التي كان انتشار الفعاليات فيها اقرب الى العشوائية منها الى التنظيم ، فقد بقيت هناك الكثير من العوائق امام المحاولات التنظيمية . واول تلك العوائق تلك المساكن القديمة المتراصة التي لم تكن تسمح بشق طرقات واسعة . وواجه المسؤولون عائقا اخر يتمثل في ضرورة ايجاد مساكن جديدة للعائلات الكويتية في حالة اتخاذ قرار بهدم بعضها لاغراض توسيع شبكة الطرق . ان هذه العوائق وغيرها ادت الى توجيه جهود مكثفة لاعادة رسم خطط تنظيمية لمدينة الكويت . والحقيقة ان محور مناقشتنا سينصب على هذه الخطط المختلفة التي ضبطت ووجهت النمو الحضري في الكويت . والذي سيعنينا بشكل رئيسي هو علاقة هذه الخطط بمشاكل التطوير الحضري وفقدان التوازن الاقليمي في عملية الانتشار الحضري والانشطة المرتبطة بها . وسنستعرض فيما يلي الخطط التنظيمية الرئيسة في الكويت .

١ ــ الخطة الاولى :

وكانت تتضمن مخططا تنظيميا لمدينة الكويت والمناطق المحيطة بها مباشرة وقد قامت بوضع المخطط شركة اجنبية في عام ١٩٥٢ (٧) .

وجاء وضع الخطة بشكل متكامل يجمع بين المدينة القديمة والضواحي الجديدة خارج حدود السور . والحقيقة ان اعادة تنظيم المدينة جاء استجابة لضرورات تمثلت في الحاجة الى مساكن جديدة للذين تضررت ممتلكاتهم من الخطة الجديدة . كذلك فان الدولة التي ارادت ضخ جزء من العائدات النفطية الى ابناء الشعب وجدت في التعديلات التي تطلبتها الخطة فرصة مواتية للقيام بعمليات تثمين وتعويضات للاراضي والممتلكات التي تأثرت بالتنظيمات الجديدة . وقد اشتملت الخطة التنظيمية على الاهداف الرئيسية التالية (٨) :

١ ــ انشاء مناطق سكنية نموذجية في ضواحي الكويت القديمة اكثر ملاءمة للوضع الاقتصادي الجديد .

٢ ــ تقليل الازدحام داخل المدينة القديمة التي اصبحت مركز جذب لانشطة تجارية وصناعية وخدمات .

٣ ــ توفير الاراضي المناسبة لمرافق الدولة المختلفة كالمدارس والجامعات والمستشفيات والدوائر الحكومية وغيرها .

٤ ــ شق طرق جديدة لاستيعاب اعداد السيارات المتزايدة وحركة المرور المضطردة التي اخذت حدتها تتصاعد عاما بعد عام .

فالتغيرات التي طرات على الحياة الاقتصادية في الكويت وما رافقها من

احتمالات تبدل في شكل وبنية البيئة الحضرية ادت الى فرض واقع جديد .وكان لا بد لمواجهة هذا الواقع ومشاكله المحتملة من وضع خطة جديدة تضمن اعادة توزيع استخدامات الارض لتلائم تطور الكويت الحديثة . ولقد ركزت الخطة على اعادة تنظيم انماط الانشطة السكنية والتجارية والصناعية والمرافق العامة واماكن الترفيه والتسلية وشبكة الطرق .

ولقد رافق تنفيذ المخطط عمليات توسيع وهدم لمئات المساكن والبيوت القديمة لتحل محلها عمارات ومبان وطرق جديدة . كما اقتضت الظروف هدم السور القديم . وعلى الرغم من الاعتراضات التي واجهت عملية هدمه ، فقد تم التخلص منه والابقاء على بواباته التي اصبحت تشكل عقد رئيسة في شبكة الطرق المحيطة بالمدينة القديمة .

لكن هذه الخطة وان كانت تفي بالاغراض التي وضعت من اجلها ، الا انها كانت تعاني من قصور واضح في نواحي عديدة :

اولا : وضعت الخطة بسرعة وعلى اسس وفرضيات ضعيفة مما ادى الى توقعات اقل مما حدث بكثير . ومما زاد من سوء هذه الفرضيات انها كانت تتعلق بشكل رئيسي بتوقعات التزايد السكاني . فعندما وضعت الخطة في عام ١٩٥٢ كان عدد سكان الكويت حوالي ١٥٠ الف نسمة . وتوقعت الخطة ان يصبح عدد سكان الكويت حوالي ربع مليون نسمة في عام ١٩٧٠ . لكن الذي حدث هو ان النمو السكاني زاد عن هذه التوقعات بشكل كبير . فقد وصل الحجم السكاني للكويت في هذا العام الى ٧٣٣ الف نسمة (٩).اي انه حصل خلال هذه الفترة زيادة سكانية تزيد بحوالي نصف مليون نسمة عن ما توقعته الخطة الاصلية.ولقد سبب ذلك للكويت الكثير من المشاكل اذ انها لم تكن مهيئة لاستيعاب هذا العدد الضخم الذي فاق التوقعات عدة مرات.ويبدو ان هذا القصور في الخطة جاء بسبب عدم اخذها بعين الاعتبار تأثير الهجرة الخارجية على الحجم السكاني للكويت .

ثانيا : ان الخطة كانت تركز على منطقة واحدة وهي مدينة الكويت وضواحيها المحدده بالدائري الثالث تقريبا . وكان لهذا التركيز اثاره السلبية على الطريقة التي عولجت بموجبها المشاكل التنظيمية . فبدل ان تعالج المشكلة كوحدة مترابطة تجمع بين جميع المناطق . جزأت وعانت من عدم التوازن التنظيمي . فمثلا لم تدخل منطقتا حولي والسالمية ضمن هذا التنظيم ، فتوسعتا بطريقة تختلف عن المنطقة التي عنيت بها الخطة .

ثالثا : ان بعض الجوانب السلبية الاخرى التي عانت منها الخطة كان مبعثها الافتقار الى التنسيق بين الاجهزة الحكومية المختلفة . وكان يؤدي

هذا الى تداخل الاختصاصات وعرقلة عمليات اتخاذ القـــرار والتنفيـــذ . والحقيقة ان الكويت بقى يعاني من هذه المشكلة حتى عهد قريب .

٢ ــ الخطة الثانيـــة :

وتمثل هذه الخطة التنظيمية ما اصبح يعرف باسم مخطط البلدية . وقد رسم المخطط تصورات مستقبلية للتطور الحضري المتوقع في الكويت . وقد قام المهندس المعروف سابا شبر بالاشراف على هذه الخطة التي كانت بمثابة عمل تخطيطي مبدع ومتكامل الى درجة كبيرة (١٠).وقد اشتمل هذا المخطط على اربعة مناطق رئيسية عكست اربعة مراحل من تطور الكـــــويت الحضري . ويوضح الشكل (٢) منطقة التطوير الحضري التي اهتم بها المخطط . كما يمثل

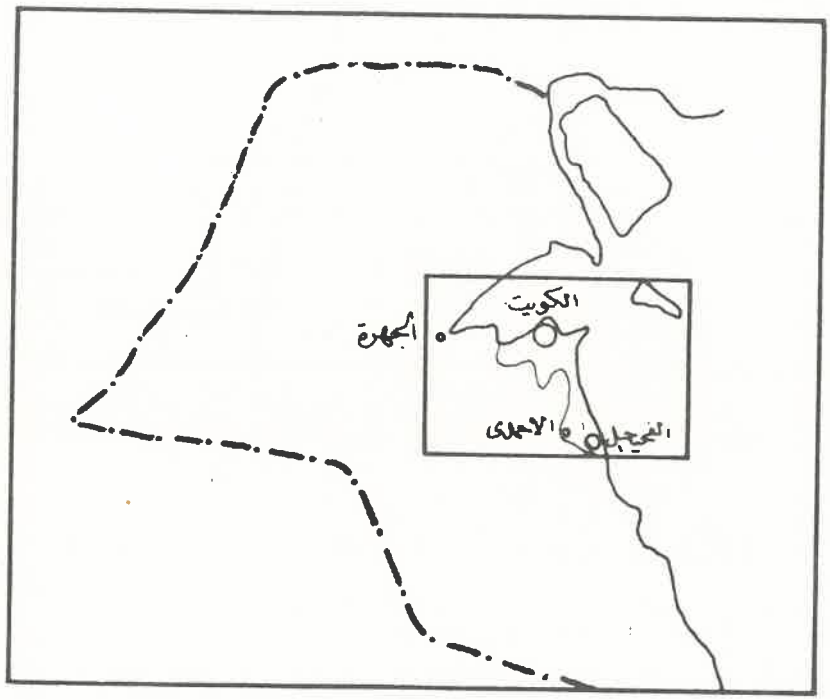

شكل (٢) منطقة التطور الحضري الرئيسية في الكويت

المصدر Saba G. Shiber THE KUWAIT URBANIZATION, Kuwait Government Printing Press, (1964) P. 84

الشكل ١٣١ مراحل التوسع الحضري في الكويت . ونستعرض فيما يلي هذه المراحل الاربعة : ــ

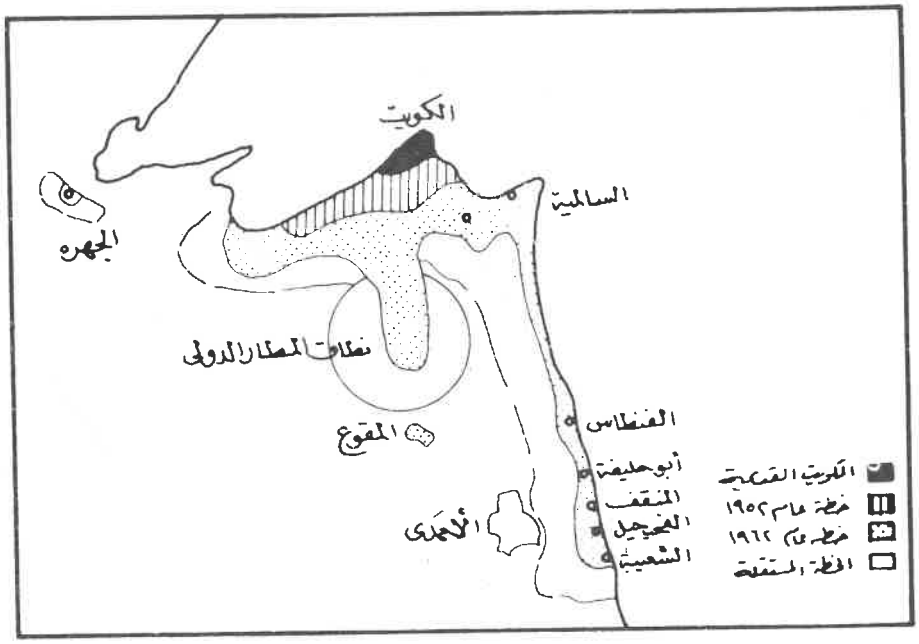

شكل (٣) مراحل نمو الكويت وتخطيطها الحضري

المصدر : Shiber, Op. Cit, P. 236

ا ــ المرحلة الاولى . وتوضحها حدود مدينة الكويت القديمة وتعكس فترة نمو الكويت في الفترة الممتدة قبل عام ١٩٥٢ . ويجب ان لا يغيب عن الذهن بانه كانت هناك خطة تنظيمية لمدينة الكويت القديمة تعكس توزيعات مختلفة لاستخدامات الارض كالمناطق السكنية والتجارية والادارية . وكانت هذه الاستخدامات ملائمة كما ونوعا واتجاها لحياة تقوم على قاعدة اقتصادية بسيطة . لكنها لم تعد مناسبة للحياة الاقتصادية الجديدة التي جاءت مع اكتشاف النفط . فكان لا بد من احداث تغيير في طبيعة بنية هذه البيئة الحضرية لتلائم القاعدة الاقتصادية الجديدة .

ب ــ المرحلة الثانية : ــ وتضمنت منطقة التوسع الحضري خارج الكويت القديمة كما اقترحتها الخطة الاولى . وتمتد هذه المنطقة من الدائري

الاول ، اي من حدود السور تقريبا ، حتى الدائري الثالث . وبقيت هذه الخطة تشكل اساس اتجاهات النمو الحضري في الكويت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٢ . ولكن هذه الخطة كما ذكرنا عانت من قصـــور في توقعاتها المستقبلية وخاصة ما يتعلق بالحجم السكاني .

جـ ــ المرحلة الثالثة : اخذت صورة التخطيط الحضري في هذه المرحلة تاخذ بعدا جديدا . اذ انتقل التخطيط فيها من التركيز على منطقة صغـــيرة (Micro - Scale Planning)الى منطقة اوسع . فاخذ التخطيط ينتقل من مستوى صغير الى مستوى متوسط Meso-Scale Planning فالمنطقة التي شملتها الخطة في هذه المرحلة هي الجزء الممتد من الدائري الثالث حتى الـــدائري السادس تقريبا متضمنة النطاق المخصص للمطار الدولي .

بالاضافة الى ذلك شمل المخطط التنظيمي الحضري لهذه المرحلة علـى الجزء الممتد على طول الساحل من البدع حتى الشعيبة جنوبا . اي ان المراكز الحضرية للشعيبة والفحاحيل والمنقف وابو حليفة والفنطاس اصبحت مندمجة مع بقية المناطق المحددة في هذه الخطة . والملاحظة المهمة ايضا في هذا الاتجاه ان مركزي السالمية وحولي اخذا يشكلان جزءاً لا يتجزء من بيئة حضرية جديدة استطاعت ان تدمج بين الكويت القديمة ومناطق الضواحي الجديدة . وهكذا تحولت الكويت من مجرد مدينة صغيرة الى منطقة متروبوليتانية (Metropolitan Area) كما ان دمج المنطقة الحضرية الممتـــدة من البدع حتـــى الشعيبة جنوبا ومن الصليبخات حتى الشعيبة جنوبا ومن الصليبخـــات حتى الجهرة غربا سيخلق منطقة حضرية جديدة يمكن ان يطلق عليها في المستقبـــل « ميجالوبوليس الكويت (Kuwait Megalopolis)ويمثل البعد الزمني لهذه المرحلة الفترة الممتدة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٠ تقريبا . ويعتبر عام ١٩٧٠ بداية المرحلة الرابعة التي تشكل في الحقيقة خطة حضرية جديدة . الا انه لا بد مـــن توضيح نقطة هامة وهو انه في عام ١٩٦٧ تبنت البلدية مخطط عام ١٩٦٢ واجرت عليه تعديلات لتحديد مناطق الاستخدامات الرئيسة وخاصة الانشطة السكنية والصناعية والتجارية وشبكة الطرق الرئيسية . ويوضح الشكل (٤) طبيعة هذه الاستخدامات ومناطق انتشارها . وظهرت في المخطط منطقتان صناعيتان هما المنطقة الممتدة من الشويخ حتى الدائري الرابع وامتداداتها حتى الدائري السادس ومنطقة الشعيبة في الجنوب . وشملت المناطق التجارية الرئيسية على مدينة الكويت وحولي والسالمية ومدينة الفحاحيل والجهرة ؛ ووزعـــت المساحات الاخرى للاغراض السكنية والانشطة الحضرية المختلفة .

د ــ المرحلة الرابعة : مثلت هذه المرحلة في الخطة الثانية التوقعـــات المستقبلية ومناطق التوسع المحتملة كما تم تصورها . وشملت المناطق التي

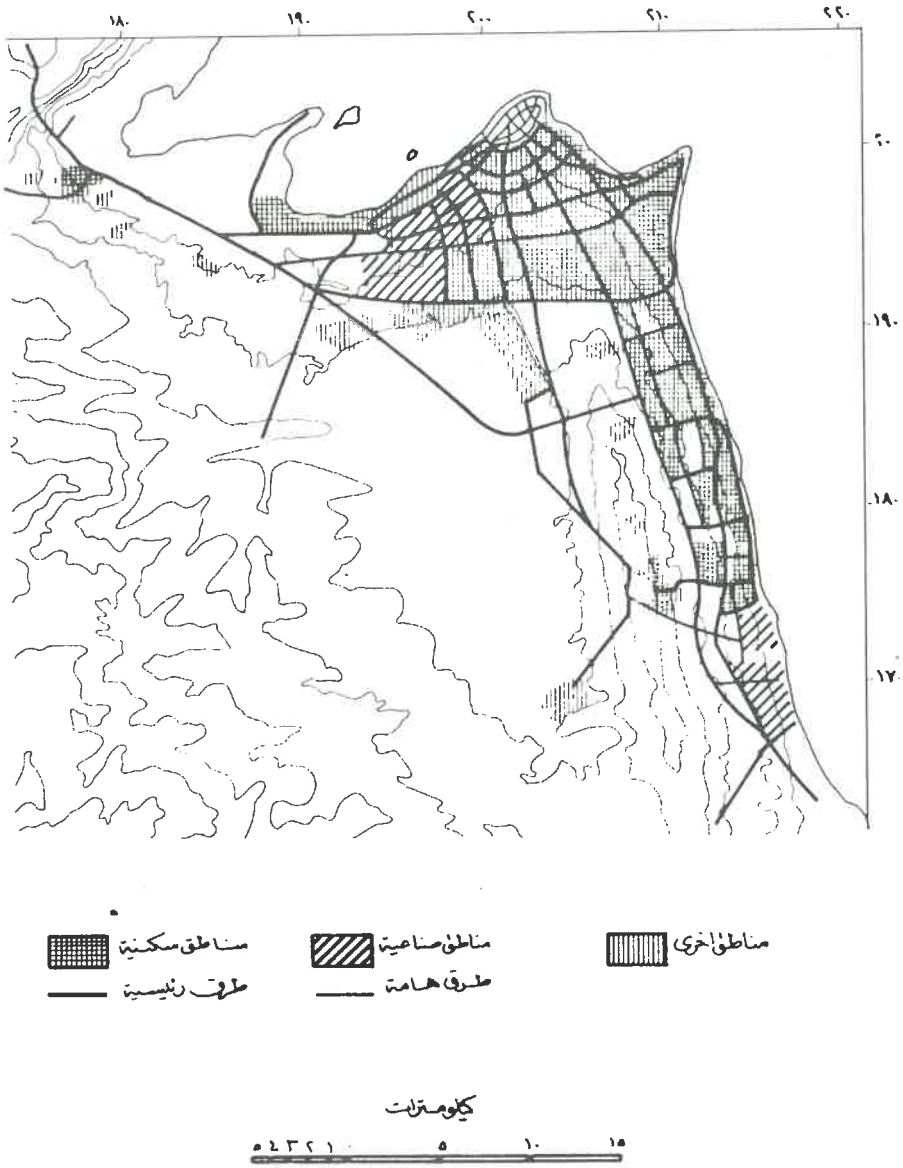

شكل (٤) : استخدامات الاراضى الرئيسة فى مخطط البلدية لعام ١٩٦٧

كولن بيوكانن وشركاه .

اقترحتها الخطة على شريط يمتد على محاذاة الساحل من الدائري السادس حتى جنوب مدينة الاحمدي . ويبلغ عرض هذا الشريط حوالي خمسة كيلو مترات . كما ان هناك منطقة اخرى تمتد من غربي الصليبخات ومنطقة ابار الصليبية حتى الجزء الشمالي من نطاق المطار الدولي . ويوضح الشكل (٣) والخاص بالخطة الثانية منطقة المرحلة الرابعة .

٣ ــ الخطة الثالثة :

الخطة الطبيعية والقومية والمخطط الهيكلي المقترح للمناطق الحضرية

ان ما وضعته هذه الخطة التي قامت برسمها مجموعة بوكانن كان موجها الى مرحلتين : مرحلة قصيرة المدى ومرحلة اخرى بعيدة المدى . والحقيقة ان هذه الخطة عبارة عن دراسات شاملة(Comprehensive Studies) لكل البيئة الكويتية بكل عناصرها الطبيعية والبشرية . (١١) وقد اشتملت الدراسات على قسم شامل لخصائص البيئة الطبيعية من النواحي الجيولوجية والتضرسية والمناخية والعناصر الاخرى المتصلة بها . كما تضمنت مسحا شاملا للجانب السكاني وتوقعاته المستقبلية سواء بالنسبة للكويتيين او غير الكويتيين . بالاضافة الى ذلك احتوت الخطة على دراسات ومسح لجميع انواع الانشطة الاقتصادية كالتجارة والصناعة والزراعة ومناطق الترفيه والتسلية وغيرها .

واعتمادا على هذه الدراسات استطاعت الخطة ان تحدد المناطق التي يمكن ان تطور لاغراض التوسع العمراني . ووفقا لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية حددت الخطة مجموعة العوائق التي تقف امام التوسع الحضري .

١ــ العوائق الطبيعية والمتمثلة بشكل رئيسي بالجبهة البحرية التي تحدد التوسع تجاه اليابسةكما ان عدم وجود التربة الصالحة والمياه الكافية يحدد من استخدامات المناطق الداخلية لاغراض التطور المختلفة .

٢ ــ مناطق ابار النفط وخاصة الحقول الرئيسية في شمال البلاد وجنوبها .

٣ ــ العوائق العسكرية حيث ان هناك مناطق مخصصة للاغراض العسكرية كالثكنات والمنشات الدفاعية ومناطق التدريب والرماية .

٤ ــ الاراضي الزراعية . استثنت الخطة من برنامج التطوير الحضري المناطق التي تتوفر فيها امكانيات التنمية الزراعية سواء من حيث توفر المصادر المائية الباطنية او وجود الترب الممكن استغلالها مستقبلا .

٥ ــ المناطق الصناعية . وتعتبر عائقاً ضد التطوير العمراني بسبب

الضجيج والتلوث الذي تتركه على المناطق القريبة منها وخاصة المناطق السكنية .

٦ — المناطق القديمة التي يصعب ازالتها لاهميتها الاثرية او التاريخية او لصعوبة اجراء تجديد حضري (Urban Renewal)فيها .

٧ — منطقة ضوضاء الطائرات التي هي عبارة عن شريط يمتد جنوب المدرج الشمالي للمطار بطول يبلغ عشرة كيلو مترات وبعرض مقداره ثلاثة كيلو مترات . ويوضح الشكل (٥) عوائق النمو الحضري في الكويت .

ولقد حدد المخطط الهيكلي المقترح للتطوير الحضري عدة استراتيجيات في ضوء العوامل الطبيعية والبشرية التي تحدد نوعية النمو المطلوب واتجاهاته والاحتمالات المستقبلية المرتبطة به . (١٢) والحقيقة ان مبدأ طرح عدة استراتيجيات للتخطيط والتطوير هو عمل اساسي في محاولتنا لتحديد عدة بدائل يتم استعراض صفاتها الايجابية والسلبية . ويتم اختيار البديل المناسب من خلال عملية التقييم لهذه السلبيات والايجابيات . والذي يحكم على افضل البدائل عادة هي الظروف والوضعيات القائمة او المحتمل قيامها في المستقبل المنظور . وسنلقي نظرة سريعة على الاستراتيجيات التي اقترحتها الخطة القومية (١٣) .

١ — الاستراتيجية الاولى او ما اطلق عليه الاستراتيجيتان بعيدتا المدى (١ ، ٢) . وتقوم فكرة هاتين الاستراتيجيتين على نمو مكثف يتزايد باضطراد من حول المركز الحضري . ويأخذ التوسع على الاغلب شكلا دائريا حول كل نواة حضرية . والذي يحدد هذا النمط من التمدد الحضري هو ما يسمى بمبدأ النمو والتكاثر . اي ان النمو عادة يحدث في مواضع معينة لها خصائص مميزة تتيح للانشطة الاقتصادية المختلفة ظروفا لا تتوفر في غيرها من المواضع . وتعمل مثل هذه الخصائص بمثابة قوى جاذبة تؤدي الى استقطاب المزيد من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية المختلفة . وبما ان هذه الانشطة هي القوى الضاغطة في عملية التوسع الحضري ، فان تزايد تكثفها حول النويات الحضرية يؤدي الى التمدد المستمر حولها . والشكل الدائري في عملية التوسع هذه ناجم عن افتراض تأثير هذه القوى الحضرية الضاغطة سيكون متساويا تقريبا في جميع الاتجاهات . (شكل ١٦) .

٢ — الاستراتيجية الثانية : وتقوم فكرتها على تطوير مركز حضري اخر مستقل عن الكتلة الحضرية الرئيسية حول مدينة الكويت . وتقترح هذه الاستراتيجية ان تتم عملية تطوير هذا المركز المستقل حول مدينة الجهرة . وتوصي بان يتم التوسع الحضري في المنطقة الواقعة على طرفي تلال الزور شمالا وجنوبا لما تتمتع به هذه المنطقة من مناظر خلابه . والهدف من وراء

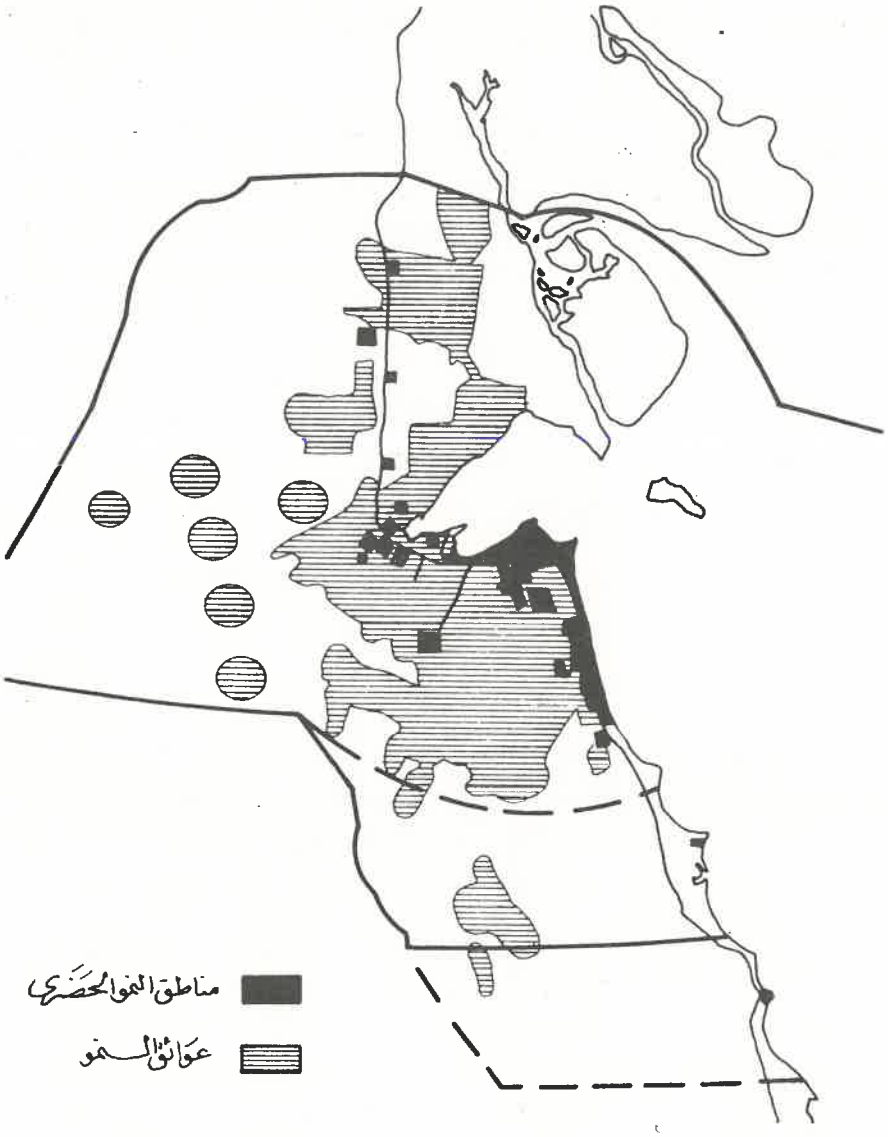

شكل (٥) عوائق النمو الحضري في الكويت

المصدر : برنامج دسبوكاه

تطوير هذا المركز هو تخفيف الضغط السكاني عن منطقة الكويت المتروبوليتانية. (شكل ٦ ب) .

٣ ــ الاستراتيجية الثالثة : وتشبه فكرة هذه الاستراتيجية سابقتها ، اذ انها تقوم ايضا على مبدأ تنمية مركز حضري مستقل . ولكنها تقترح لهذا الغرض المنطقة الواقعة حول الاحمدي جنوبا. وفي حالة اعتماد هذه الاستراتيجية، فان هذا المركز الحضري سيكون بمثابة تجمع يضم عدة مدن رئيسية اهمها الاحمدي والفحاحيل ومنطقة الشعيبة . وستشكل الصناعة والتجارة القاعدة الاقتصادية الرئيسية في هذه المنطقة الحضرية . (شكل ٦ ج) .

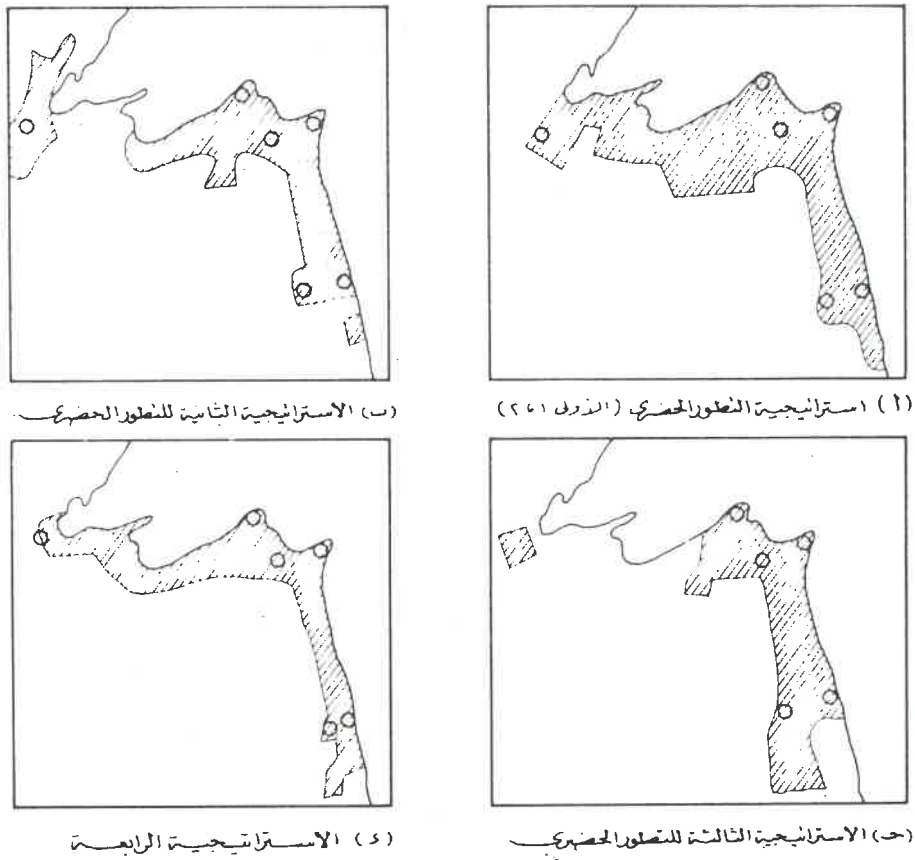

(أ) استراتيجية التطور الحضري (الدول ١ ، ٢)

(ب) الاستراتيجية الثانية للتطور الحضري

(حـ) الاستراتيجية الثالثة للتطور الحضري

(د) الاستراتيجية الرابعة

شكل (٦) استراتيجيات التطور الحضري في الكويت

المصدر : كولن بوكانن ، انظر الهامش (١٢)

٤ ـ الاستراتيجية الرابعة ، وتعتمد على فكرة النمو الطولي على طول الشريط الساحلي الممتد في اتجاهين رئيسيين . الاتجاه الاول يمتد من الجهرة حتى الكويت ، والاتجاه الثاني يسير من الكويت باتجاه الجنوب حتى منطقة الشعيبة . والحقيقة ان هذه الاستراتيجية لا تختلف كثيراً عن الاولى . والاختلاف الرئيسي هو بعض الامتداد السكني المقترح فيها على طول الشريط الساحلي شمالي مرتفعات الزور . كما تتضمن ايضا امتدادا عمرانيا اخرا في شريط داخلي يمتد جنوب مدينة الاحمدي . (شكل ٦ د) .

الفجوات التخطيطية وفقدان التوازن الاقليمي :

ان ما نستطيع استنتاجه من استعراضنا لتطور التخطيط الحضري في الكويت انه كان يركز على منطقة محدودة لا تزيد مساحتها عن خمسة بالمائة من المساحة الكلية للدولة . والحقيقة ان نظرة اجمالية عامة لمناطق التطوير تعطينا صورة واضحة لعدم التوازن الاقليمي في توزيع السكان وانشطتهم المختلفة . فالشريط الساحلي الممتد من الجهرة غربا حتى مدينة الكويت ومنها حتى الشعيبة جنوبا هو محور التركز الرئيسي للسكان وحيثما يتركز السكان تتركز الانشطة الاقتصادية المختلفة والاستثمارات والانفاقات الحكومية . والواضح ان عملية استقطاب الفعاليات الصناعية والتجارية والخدمات وتطوير شبكات الطرق في هذا النطاق الساحلي الضيق كان له الاثر الاكبر في تفريغ بقية المناطق من سكانها .

وليس من شك في ان الوصول الى الوضع المثالي ، اي خلق توازن كامل ودائم بين جميع المناطق ، في عملية التطوير الاقليمي هو هدف صعب ان لم يكن شبه مستحيل . ولذلك يحاول المخططون الاقتراب من الوضع المثالي في محاولاتهم لتضييق الفجوات الجغرافية بين المناطق . والواضح ان مسألة التخلص من الفجوات لا يمكن ان تتحقق بشكل نهائي ما دام المخططون يتعاملون مع بيئات ديناميكية . وظاهرة الفجوات الجغرافية في التخطيط والتطوير الاقليمي تعاني منها كل دول العالم المتقدمة منها والمتأخر. فهناك مناطق متأخرة (Lagging Regions) او ما يطلق عليها بالمناطق الهامشية (Periphenal Regions) وهناك المناطق المتطورة او المحظوظة (Priviliged Regions) وكلما ازدادت الفروق الاقتصادية بين المناطق المتأخرة والمتطورة كلما اتسعت الفجوات بينها وادى ذلك الى مزيد من الاختلال الاقليمي. (Regional Imbalance)

فبريطانيا على سبيل المثال تواجه نموا غير متوازن، فمنطقة لندن وجنوب انجلترا تتطوران على حساب مناطق اخرى كاسكتلنده وويلز . وتحاول الحكومة الفرنسية ان تحدد نمو باريس وتخفف المركزية الشديدة فيها في الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على تطوير المناطق المتخلفة في الغرب والجنوب

الغربي . والفجوة القائمة بين المناطق الشمالية والجنوبية من ايطاليا مثال تقليدي لفقدان التوازن الاقليمي في عملية التخطيط . وتقوم الحكومة السوفياتية بمحاولات دائمة للحد من نمو موسكو وتوجيه مزيد من الاهتمام للمناطق الاخرى . وقد نجحت الولايات المتحدة اكثر من غيرها من الدول في توجيه الاستثمارات والانفاق الحكومي وتوزيعها بشكل يخلق توازيا اقليميا بين جميع المناطق (١٤) .

ان عملية التطوير الاقليمي المتوازن لا يمكن ان تتم اذا لم تتوافر اجهزة مركزية لها القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه . ويشير احد الباحثين البارزين في هذا المجال : « ان التخطيط الاقليمي يحتاج الى قوة الحكومة المركزية وقدرتها على حزم الامور وذلك عن طريق اتخاذ القرارات العقلانية (Rational Decisions) ووضعها موضع التنفيذ . وتتعلق هذه القرارات بشكل رئيسي بكيفية توزيع الاستثمارات التي تنعكس اثارها على اشكال النمو وانماطه . ولذلك هناك ضغط مستمر من الاجهزة المسؤولة الى ضرورة تعديل التخلخل الاقليمي، وضرورة اعطاء الاولويات لاعادة التوازن الجغرافي بين المناطق لتضييق الفجوات التي تفصل بينها » (١٥) .

ويعلق رودوين Rodwin وهو احد المخططين الاقليميين المعروفين في هذا المجال بقوله . « ان الاهتمام بمسألة التطوير الحضري اللامتوازن يجري على نطاق واسع . وتعتبر مشاكل تطوير المناطق المتروبوليتانية والمناطق المتأخرة مواضيع النقاش في كثير من الدول سواء أكانت كبيرة ام صغيرة ، شديدة الكثافة ام متناثرة السكان - وسواء أكانت ذات اقتصاديات مختلطة ام اشتراكية .فمدينة المكسيك وكاراكاس في فنزويلا وريودو جانيرو وساوباولوا في البرازيل ولاغوس في نيجيريا وطرابلس في ليبيا وبومبي وكلكتا ... ليست سوى امثلة قليلة لمناطق حضرية تعاني من مشكلات التطوير المتروبوليتاني . (١٦) والحقيقة ان مثل هذه الاراء ظهرت في كتابات الكثيرين من الباحثين في مشاكل التطوير الاقليمي والحضري (١٧) .

فالذي يحدث هو ان هناك نوبات ومراكز معينة تنمو على حساب المناطق المتأخرة (Depressed Regions) ويطلق على هذه النوبات بالمراكز النامية Growth Centers وكان الاقتصادي الفرنسي بيرو هو اول من اطلق تعبير الاقطاب النامية (Growth Poles) والذي استخدم من بعده باشكال مختلفة . (١٨) ولقد استخدم بيرو التعبير اصلا ليشير الى تركز المؤسسات الصناعية في نوبات متعددة ثم استعير التعبير وطبق في مجالات التطوير الاقليمي . فالاقطاب النامية من الوجهة الاقليمية هي المراكز التي تنمو وتتضخم على حساب المناطق الفقيرة التي تتعرض لعملية تفريغ مستمرة لقواها الاقتصادية المنتجة .

نظريات التطوير الحضري والاقليمي :

ان النمو الحضري والتخطيط الاقليمي عمليتان مترابطتان . ومن الصعب فهم احدهما بمعزل عن الاخر . فالنمو الحضري في عالم تكنولوجي متطور لا يمكن ان يستمر بصورة تراكمية عشوائية لان مثل هذا النمو العشوائي سيؤدي الى ضعف الروابط والتوازن بين المناطق المختلفة . كما ان مثل هذا النمو سيعمل على تفكك البيئة الحضرية بكل مكوناتها الصناعية والتجارية والادارية وقطاعات الخدمات وطرقات النقل والاحياء السكنية وغيرها . والنمو العشوائي الذي تلاحظ بعض جوانبه في الدول المتأخرة والتي ليست لديها القدرات على مواجهته يتفاقم في غياب الانظمة والقيود القادرة على تنظيمه وبرمجة مقاديره واتجاهاته . فالتخطيط الحضري عملية تنظيمية تهدف الى دراسة الاوضاع الحضرية الراهنة والقوى المؤثرة بها ثم تأثير هذه القوى على التغيرات المستقبلية في شكل البيئة الحضرية .

والتخطيط الحضري متصل بالتغيرات الاقليمية بشكل كبير . فالتبدل السكاني وهجرة السكان من الاقاليم الريفية الى المراكز الحضرية يؤدي الى تضخمها وزيادة الضغط على خدماتها وانشطتها . كما ان مثل هذه الهجرة تؤدي الى تفريغ الريف من السواعد الشابة القادرة على الانتاج والعطاء ، فتتدهور الاوضاع الاقتصادية وتتغلب الظروف الاجتماعية.وهذا يعني انه في الوقت الذي تنمو فيه المراكز الحضرية وتزداد فيه الاستثمارات تتأخر المناطق الريفية وتزداد الفجوة التي تفصلها عن هذه المراكز من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ويأخذ التخطيط الحضري ــ الاقليمي ابعادا مختلفة.فهناك التخطيط المحلي او الموقعي الذي يهتم بموقع معين او بمدينة يخطط لها كما لو كانت منفصلة عن بقية المواقع او المدن الاخرى . ويعتمد هذا النوع من التخطيط على نظريات الموقع التقليدية (Classical Location Theories) كنظرية فيبر الصناعية (١٩) ونظرية كريستالر في توزيع المدن (٢٠) . ونظريات التجارة الدولية وخاصة نظرية الارتكاز التصديري export Base Theory ونظرية القطاع Sector Theory (٢١) فهذه النظريات تركز على موقع او بضعة مواقع وتخطط لها . والتخطيط الذي تقوم به البلديات وادارتها هو من هذا النوع الذي غالبا ما يكون خاصا بالمدينة التابعة لها ومنفصلا عن بقية المدن . والحقيقة ان مخطط عام ١٩٥٢ او ما اشرنا اليها بالخطة الاولى كانت تتبع في اتجاهاتها نظريات الموقع التقليدي . فكل ادارة بلدية ترسم وتخطط لمدينتها بغض النظر عن العلاقات التي تربطها او ستربطها مع بقية المدن . فمثلا عندما تتبنى ــ على سبيل المثال ــ بلدية الاحمدي خطة معينة للمدينة وترسم بلدية

الفخاخيل خطة اخرى لمدينتها بدون ان يكون هناك تنسيق بين المدينتين ، فان هذا النوع من التخطيط هو ما تسميه بالمحلي او الموقعي .

اما نظرية التنظيم المكاني (Spatial Organization Theory) فانها تركز على الخصائص البنيوية لنظام من المواقع المتصلة مع بعضها البعض . (٢٢) لكن هذه النظرية تعاني من بعض القصور لانها تعامل النظام الاقليمي كنظام ساكن. و على الرغم من ان النظرية توضح الانماط المختلفة التي تتكون بين فترة واخرى ، الا انها تفتقر الى دراسة العمليات التي تؤدي الى تبدلات في الانماط لمختلفة. بالاضافة الى ذلك هناك نظرية النمو الاقليمي (Regional Growth Theory) التي تعتبر متقدمة على النظريتين السابقتين الموقع والتنظيم المكاني (٢٣) ، فهي تركز على نظام من المواقع المتصلة مع بعضها وتتمتع بديناميكية افتقرت اليها النظرية الثانية . لكنها تركز على منطقة واحدة ولا تربط بين المناطق الاخرى .

والحقيقة ان مساوىء التخطيط في الحالات النظرية السابقة هو ظهور مراكز حضرية ومناطق تتمتع بميزات خاصة تتفوق بها على المراكز والمناطق الاخرى . وهذا يؤدي الى نمو المراكز والمناطق التي تتمتع بفوائد اقتصادية و تكنولوجية على حساب المناطق المهملة . وينجم عن هذا عملية استقطاب لمعظم مصادر وثروات المناطق الاخرى باتجاه هذه المراكز . فيزداد نمو بعض المناطق بينما تتدهور مناطق اخرى مما يؤدي الى اتساع الفجوات الاقتصادية و لاجتماعية والتكنولوجية بينها . وهذه هي الظاهرة التي تعاني منها عملية التخطيط الحضري والتطوير الاقليمي في الكويت . ويطلق على هذه الظاهرة في التخطيط بالنمو الاستقطابي (Polarized Growth) ويعني هذا التعبير ان هناك مناطق ونويات حضرية محدودة تتمتع بالكثير من ثروات الدولة واستثماراتها وانفاقاتها وخدماتها ومناطق مهملة بحاجة الى تنشيط وتنمية . وكما لاحظنا في الكويت فان معظم برامج التنمية والاستثمارات مركزه بالشريط الساحلي الممتد من الجهرة حتى الشعيبة والذي لا تزيد مساحته عن خمسة بالمائة من الكويت .

ولقد جاءت محاولة جون فريدمان النظرية كبديل متطور لعلاج النواقص في النظريات السابقة . وفريدمان هو من الجغرافيين البارزين في مجال التخطيط الاقليمي . وقد اطلق على نظريته اسم نظرية التطوير الاستقطابي (Theory of Polarized Development)(٢٤) ويجب ان يوجه الاهتمام هنا للفرق بين كلمة نمو Growth المستخدمة سابقا وكلمة تطوير (Development) فالاولى تعني تزايدا كميًا ، بينما الثانية تعني تزايداً كميا بالاضافة الى تحول كيفي في العلاقات بين المناطق المختلفة . ويحدد فريدمان خمس مراحل في عملية

التطوير . ففي المرحلة الاولى يعالج التطوير كابتكار واداة جديدة (Innovation) في عملية تغييرية تتضمن نقله ونشره في جميع الاتجاهات . ويحدد في المرحلة الثانية شروط الابتكار كاحداث تغيرات في العلاقات القائمة بين المناطق المختلفة (مكونات النظام الاقليمي) . ويوضح في المرحلة الثالثة العلاقة بين الابتكار والسلطة وعملية اتخاذ القرار فيما اطلق عليه بالنظام المكاني(Spatial System) ويقصد بهذا التعبير مجموعة المناطق او الاقاليم التي تشكل في ترابطها وتكاملها وحده جغرافية واحدة هي الدولة في هذه الحالة . ويشير في المرحلة الرابعة الى طبيعة العلاقات القائمة بين السلطة (المركز الذي توجد فيه) والتبعية (الاطراف او المناطق الهامشية) في النظام المكاني . ويدمج في المرحلة الخامسة جميع هذه العلاقات ليصنع من خلال تفاعلاتها عملية التطوير الاستقطابي القائمة على انظمة مكانية تدريجية Hierarchy of Spatial System (٢٥) .

تقييم للتخطيط في الكويت :

في ضوء استعراضنا للخطط التنظيمية التي وضعت للكويت في الاعوام ١٩٥٢ . ١٩٦٢ . ١٩٧٠ ، واستنادا الى المناقشات النظرية السابقة المتعلقة بالتخطيط الحضري والتطوير الاقليمي ، نستطيع القول ان الكويت عانت من مشاكل تطويرية مختلفة بسبب نواقص في الخطط الموضوعة . فالخطة الاولى او خطة عام ١٩٥٢ عانت من المشاكل التي تطرقنا اليها في معرض تقييمنا لنظرية الموقع التقليدية . فهي لا تهتم الا بموقع واحد ومنطقة محدودة . وكما راينا فان هذه الخطة لم تاخذ بالحسبان سوى المنطقة الممتدة من مدينة الكويت حتى الدائري الثالث . اما بقية الكويت فقد بقيت بمعزل عن تطلعات هذه الخطة واهدافها .

وعندما وضعت الخطة الثانية في عام ١٩٦٢ شملت منطقة اوسع من الاولى . الا انها مرة اخرى صبت اهتماماتها على منطقة ضيقة تمتد من الكويت وحتى الاحمدي جنوبا . ووضع هذه الخطة اقرب ما يكون الى نظريتي التنظيم المكاني ونظرية النمو الاقليمي اللتين اشرنا اليهما . ولم توجه هذه الخطة عنايتها الى المراكز الاخرى في الشمال والجنوب وامكانية تطويرها . وكان ذلك يعني أن كل انفاقات الدولة تقريبا ستتركز في هذا الشريط الذي اقترحته الخطة . والحقيقة ان مثل هذا التركز الشديد للاستثمارات في منطقة محدودة هو احدى المظاهر البارزة في النمو الاستقطابي الذي يحاول المخططون تلافيه .

اما خطة بوكانن فهي اكثر الخطط شمولية وتفهما لضرورة ربط التخطيط الحضري بالتطوير الاقليمي واخذت الخطة بنظر الاعتبار ضرورة تطوير جميع

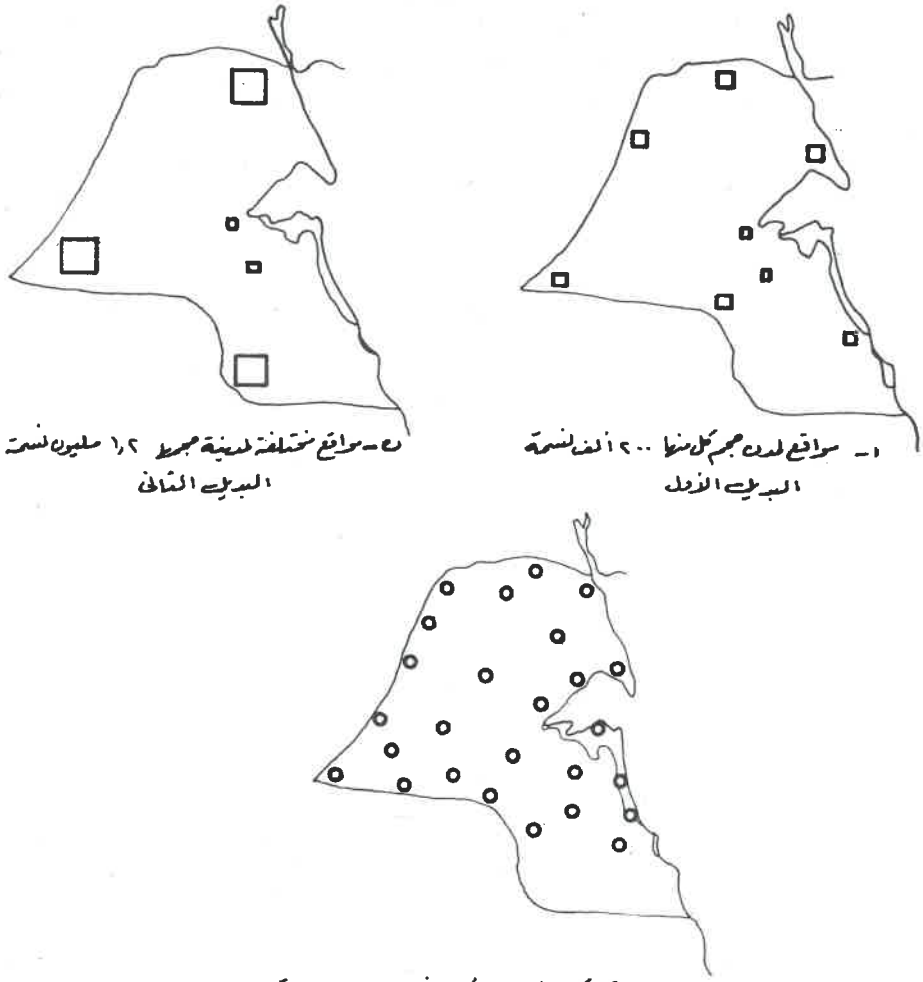

أ ـ مواقع لمدن حجم كل منها ٢٠٠ ألف نسمة
البديل الأول

ب ـ مواقع مختلفة لمدينة حجم ١,٢ مليون نسمة
البديل الثاني

جـ ـ مدن حجم كل منها ٥٠ ألف نسمة وموزعة بالتساوي
البديل الثالث

شكل (٨) البدائل النظرية المقترحة

عن بوكانن لمواقع مدن جديدة ـ الاستراتيجيات
١٢٧ ـ ١٤٩

٣ ـ اضافة مركز رابع في المنطقة الواقعة في منتصف الطريق بين الجهرة والشقايا . ومن الافضل ان يطور هذا المركز بالذات ليصبح مدينة سياحية تضم الصناعات اليدوية التقليدية في الكويت . كما ان هذا المركز

يمكن ان يربط بين العبدلي والوفرة ويصبح بمثابة بؤرة مواصلات رئيسية لجميع مناطق الكويت .

لكن المشكلة التي تواجه عملية التطوير الاقليمي في الكويت ليست عدم وجود خطة متكاملة ، وانما الطريقة التي تتخذ فيها القرارات التنفيذية والعوامل المرتبطة بها . فالخطة التي اقترحها بوكانن هي اكثر الخطط تقدما وهي تقترب الى حد كبير من نظرية فربدمان . لكن هناك بعض المشاكل التي تبرز خلال التطبيق والتنفيذ . وسنحاول ان نشير هنا الى مثال في عملية التطوير يفتقر الى النظرة المتقدمة في ضرورة الابقاء على مفهوم التوازن واضحا . والمثال هو مشروع تطوير الواجهة البحرية . ويهدف هذا المشروع الذي قدمت بشأنه دراسات عديدة الى تطوير المنطقة الساحلية الممتدة من ميناء الشويخ غربا حتى منطقة الراس في السالمية . ويبلغ طول هذه المنطقة حوالي ٢٠ كيلو متر . ويهدف المشروع الى انشاء مناطق للتسلية والترفيه كالنوادي البحرية ومواقف للسيارات وممرات للمشاة وحدائق ومقاهي ومطاعم وغيرها . (٢٦)

والكويت بحاجة ملحة الى مثل هذا المشروع خاصة في وقت وصل عدد السكان فيها الى المليون ومن المحتمل ان يتضاعف في نهاية هذا القرن . فهؤلاء السكان بحاجة الى رئات ترفيهية يتنفسون من خلالها ويروحون فيها عن انفسهم . الا ان دراسات المشروع — كما يبدو — تفتقر الى تحليل موقعي وتحديد علاقته بالمناطق المحيطة به ونوعية استخدامات الارض المتصلة به ايضا . وسأحاول هنا ان اوضح اهمية مثل هذه الجوانب اذ انها تمت الى صلب موضوع الدراسة هذه وهو ضرورة وضع خطة شاملة تحافظ على التوازن الاقليمي في توزيع الانشطة والفعاليات المختلفة . والنواحي التي نود توجيه العناية اليها هي : —

اولا : ان هذه المنطقة الممتدة من السالمية حتى الشويخ تعاني من الاكتظاظ والكثافات الشديدة من حيث التوسع العمراني وتزايد حركة المرور فيها وحركة النشاط التجاري . ولهذا فانه يصبح واضحا ان اقامة اية انشطة جديدة في هذا الشريط الساحلي سيزيد من ازمات الاكتظاظ المختلفة . واذا كانت هذه المشكلة بارزة بشكل واضح في الوقت الحاضر ، فما هي الصورة التي سيكون عليها الوضع بعد ان يتم الانتهاء من المشروع ؟

ثانيا : ان الازدحام الشديد واكتظاظ المنطقة والضجيج الناتج عنهما لن يجعل من هذا الشريط الاستجمامي منطقة هادئة قادرة على تقديم الخدمات الترويحية المطلوبة .

ثالثا : ان المنطقة الساحلية هذه وان كانت — حسب الدراسات — صالحة للتطوير الترفيهي ، الا ان هناك جزءًا منها وخاصة القريبة من ميناء الشويخ سيبقى معرضا للتلوث . وقد اشارت الدراسات الى هذه المشكلة بوضوح مقترحة بعض الحلول لها . وعلى الرغم مما يمكن ان تقوم به الصناعات لتخفيف التلوث وما تقوم به الاجهزة المسؤولة لمنع قذف نفايات المجاري في البحر ، الا ان ذلك لن يمنع التلوث بشكل نهائي . فلماذا اذن يتم تطوير هذا الجزء لغرض استجمامي ؟

رابعا : حتى لو لم يكن هناك مشاكل اكتظاظ وازمات مرور منظورة في المستقبل القريب او البعيد ، فان الضرورة تقتضي التوجه الى مناطق اخرى لتطويرها وتنميتها . ان هذا الوضع السائد حاليا يؤدي الى استمرار تركز الاستثمارات والمشاريع حول مدينة الكويت . وهذا يعني ان جزءًا صغيرا من هذه الاستثمارات والانفاقات تذهب الى بقية المناطق . ان هذا النوع من النمو الاستقطابي (Polarized Growth) هو اسوا انواع التخطيط الذي يؤدي الى عدم توازن اقليمي ويزيد من الفجوات بين المناطق . وكما اشرنا في استعراضنا لنظريات التخطيط ، فان هذا النوع الاستقطابي هو ما تحاول الدول المتقدمة تحاشيه لخلق في تخصيص الاستثمارات وتوزيعها بشكل عادل بين جميع المناطق .

ولهذا يصبح من الضروري البحث عن بديل افضل وموقع او مواقع اكثر ملائمة ، والتركيز على تطوير المنطقة بطريقة اكثر موضوعية وتناسقا . وليس من شك في ان افضل المواقع البديلة هي تلك البعيدة عن مشاكل الازدحام والاكتظاظ السكاني والمرور والتلوث والضجيج ، والتي يمكن ان تخلق توازنا اقليميا في البيئة الكويتية .

الخلاصة :

يمكن القول من خلال ما تقدم ان النمو الحضري السريع في الكويت ارتبط بشكل وثيق بقوى التغيير الاقتصادي التي اوجدها تدفق النفط . وقد اشتد النمو الحضري ايضا نتيجة عملية التحضر التي ادت الى تبدل واسع في العلاقات بين المراكز السكانية وفي توزيع السكان . وقد نجم عن ظاهرة التحضر تركز شديد للسكان حول مدينة الكويت التي اصبحت مركز الثقل السكاني الرئيسي في الدولة . واخذ الانتشار الحضري يتكثف حولها ممتدا نحو الاطراف بشكل فاق كل التوقعات الاولية .

ومع تزايد النمو الحضري وتسارع عملية التحضر برزت الحاجة الى

٧ ــ اسم هذه الشركة هـو :

Minoprio, Spencely, and MacFarlane

٨ ــ كولن بوكانن وشركاه . **دراسات الخطة الطبيعية القومية للمخطط الهيكلي المقترح للمناطق الحضرية** . خاصة بمدينة الكويت ، التقرير الثاني ، ديسمبر ، ١٩٧١ ، ص ٤ ــ ٥ .
انظر ايضا . . د.محمد رشيد الفيل . **الجغرافية التاريخية للكويت** . بيروت ، دار لبنان للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ٦٥٨ ــ ٦٧٥ .

٩ــ المصدران السابقان .

١٠ــ انظر عمل المهندس سابا شبر الرائع الذي ضمنه تصوراته لحاضر ومستقبل الكويت في مؤلفه :

Saba G. Shiber. THE KUWAIT URBANIZATION. Kuwait: Government Printing Press, 1964.

١١ــ ان الذي لا شك فيه ان هذه الخطة استفادت الكثير من الخطة الثانية وخاصة من الاعمال الجمة التي قدمها المهندس سابا شبر . انظر الهامش (٨) اعلاه .

١٢ــ كولن بوكانن وشركاه . الكويت : **دراسات الخطة الطبيعية والقومية والمخطط الهيكلي للمناطق الحضرية ، الخطة بعيدة المدى** . تقرير اولى الكويت ، مارس ١٩٧٠ ص ١٢٧ ــ ١٤٩ .

١٣ ــ **نفس المصدر** .

١٤ ــ

Lloyd Rodwin. NATIONS AND CITIES: A COMPARISON OF STRATEGIES FOR URBAN GROWTH. N.Y.: Houghton Miffin Co., 1970.

A.O. Hirschman. JOURNEYS TOWARD PROGRESS. N.Y.: Twentieth Century Fund, 1963.

Rodwin. Op.Cit. P. Xiii.

E. Weissmann. "The Urban Crisis in the World". URBAN AFFAIRS Vol. 1, 1965. P. 66.

Alvin H. Hansen. ECONOMIC ISSUES OF THE 1960's. N.Y.: McGraw Hill Co., 1960.

خطة تنظيمية لتوجيه هذا النمو وتحديد ابعاده . فجاءت خطة عام ١٩٥٢ شملت في تنظيمها مدينة الكويت القديمة وضواحيها الجديدة حتى ال الثالث . لكن توقعات هذه الخطة كانت اقل بكثير مما حدث في الواقع ازداد عدد السكان اكثر من ضعف توقعات الخطة . فاصبحت المنا المخصصة للنمو الحضري غير كافية لاستيعاب الاعداد السكانية التي في الخطة . وحتى لا تواجه الكويت مشاكل مستعصية ، فقد تم وض جديدة لتجاري الطفرة السكانية وما نجم عنها من طلب وضغط متزا رقعة الارض ، وقد ظهرت الخطة في عام ١٩٦٢ وعملت على تطوير منا جديدة تمتد حتى الدائري السادس ، ومن السالمية حتى الشعيبة وعلى الرغم من ان الخطة كانت اكثر شمولية وواقعية من الخط سبقتها ، الا انها حصرت نفسها بمنطقة ضيقة لا تزيد مساحتها عـ مساحة الكويت . اي ان الخطة كانت تفتقر الى التطوير الاقليم مناطق الكويت . وعندما ظهرت الحاجة الى تخطيط وتطوير الكويـ الخطة القومية الطبيعية والمخطط الهيكلي للمناطق الحضرية لتش الارض الكويتية . وقد اوضحنا الاهداف العديد التي تبنتها هذه

وبعد ان انتهينا من استعراض هذه الخطط ، انتقلنا الى ومقارنتها مع نظريات التطوير المختلفة . واستطعنا من خلال ذ اوجه الشبه والاختلاف بين هذه الخطط والنظريات . ووجد الحديثة السائدة في التخطيط تؤكد على ضرورة خلق توازن التنمية الحضرية لئلا تتركز ثروات الدولة واستثماراتها في المراكز . ولقد اوضحنا البدائل التخطيطية والاستراتيجيات على اساس سلبياتها وايجابياتها مدعمة ببعض الامثلة من وا

هوامش البحـــث :

١ ــ مجلس التخطيط . **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥** ، الكويت

٢ ــ **نفس المصـــدر** . ص ٢٥٨ .

٣ ــ **نفس المصدر** . ص ١٥١ ــ ١٦٨ .

٤ ــ مجلس التخطيط . **الفكرة الاحصائية** . الكويت ، ١٩٧٦ ص ١

٥ ــ مجلس التخطيط . **المصدر السابق (هامش ١)** ، ص ٣٣٨

٦ ــ ادارة الشؤون الادارية . **وزارة الاشغال العامة : ماضيها** ١٩٧٦ ، ص ٦٤٤ .

B. Higgins. ECONOMIC DEVELOPMENT. N.Y.: Norton & Co., 1968.

١٨— P. Perroux. "Economic Space, Theory and Applications". QUARTERLY JOURNAL OF ECONOMICS. Vol. 6, 1950. PP.90-91.

١٩— Alfred Weber. THEORY OF THE LOCATION OF INDUSTRIES. Chicago: University of Chicago, 1929.

٢٠— Walter Christaller. CENTRAL PLACES IN SOUTHERN GERMANY. Carlisle Baskin (Trans). Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall Inc., 1966.

٢١— Walter Stohr. INTERURBAN SYSTEM AND REGIONAL ECONOMIC GROWTH. Washington: AAG., Paper 26, 1974. PP. 11-12.

٢٢— Edwin Von Boventer. "Spatial Organization Theory as a Basis for Regional Planning". J. AMER. INST. PLANNERS. Vol. 30, 1964. PP. 90-99.

٢٣— L.B. Mennes et.al. THE ELEMENTS OF SPACE IN DEVELOPMENT PLANNING. Amesterdam: North Holland Publishing Co., 1969.

٢٤— John Friedmann. URBANIZATION, PLANNING AND NATIONAL DEVELOPMENT. London: Sage Publications Inc., 1973. PP. 41-63.

٢٥— في الحقيقة ان النظرية هي اكثر تعقيدا مما حاولنا الاشارة اليه . ولان شرح النظرية تحتاج الى دراسة كاملة فقد اكتفينا بهذا الموجز . وللذين يرغبون في الاطلاع على النظرية ان يراجعوا المصدر السابق .

٢٦— هناك عدة دراسات حول المشروع تم تقديمها من قبل شركات عالمية . وقدمت احدى هذه الدراسات من قبل مجموعة دوكسيادس اليونانية Doxiades Associates وهي بعنوان تطوير الواجهة البحرية . والمشاكل التي نشير اليها في هذه الدراسة متشابة في دراسات الشركات المختلفة .

مجلة البحوث والدراسات العربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

تصدر سنويا عن معهد البحوث والدراسات العربيـــــة

صدر العدد الاول من المجلة في مارس (اذار) ١٩٦٩ .

- هيئة تحرير المجلة يسرها ان تدعو الباحثين والاساتذة من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغيرهم لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية في المجلة وخاصة في المجالات المتعلقة ببحث ودراسة المشكلات العربيـة المعاصره من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخيـة والجغرافية والقانونية . كما تعني المجلة ايضا بابراز الملامح الرئيسية للادب العربي المعاصر وبخاصة ما يعكس منها الروابط الفكرية بين شتى اقطار الـوطن العربي الى جـانب اهتمامهـا الخـاص بالـدراسات الفلسطينية .

- ترجو هيئة التحرير من السادة الاساتذة الذين يرغبون في نشر ابحاثهـم باللغة العربية ان يرفق كل منهم ببحثه ملخصا بلغة اوروبية حديثة فيما لا يزيد عن الف كلمة كما يرجى ايضا ممن يرغب في نشر بحثه بلغـة اوروبية حديثة فيما لا يزيد عن الف كلمة كما يرجى ايضا ممن يرغب في نشر بحثه بلغة اوروبية حديثة ان يقدم ملخصا باللغة العربية بما لا يزيد ايضا عن الف كلمة ، ويراعى في الحالين ان يتروح المقال او البحث بين ستة الاف وثمانية الاف كلمة .

- كما ترسل كافة المكاتبات والابحاث المتعلقة بالمجلة على العنوان التالي :

الاستاذ الدكتور محمد صفي الدين ابو العز

رئيس معهـد البحوث والدراسات العربية .

- تقدم ادارة المجلة لكل السادة المشتركين في تحريرها ببحوثهم على سبيل الاهداء العدد الذي نشر به البحث بالاضافة الى خمس وعشرين نسخة

- كافة الابحاث والدراسات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن آراء كتـابها ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد او اية جهة اخرى يرتبط بها صاحب البحث .